الدراسات السابقة ودورها في بناء الإشكالية وصياغة فرضيات بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية
مقاربة نظرية تطبيقية

الدباغي عبد الغني
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب)

Previous Studies and Their Role in Constructing the Research Problem and Formulating Hypotheses in Social Science and Humanities Research: A Theoretical-Applied Approach

DABARHI Abdelghani
https://orcid.org/0009-0005-8178-5640
Faculty of Arts and Humanities , Sultan Moulay Slimane University (Morocco), dabarhi6@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 / 2026/07 تاريخ القبول: 08/25 / 2026 تاريخ النشر: 01 /09 / 2026

الملخص:

ترمي هذه الوقة البحثية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: إبراز الدور المنهجي للدراسات السابقة في هندسة البحث العلمي باعتبارها الأساس المنهجي لبناء إشكالية دقيقة وواضحة، وصياغة فرضيات واضحة وقابلة للقياس، ثم تقديم نموذج تطبيقي يوضح كيف يتم الانتقال من نقد الدراسات السابقة إلى بناء الإشكالية واستخلاص الفرضيات في أطروحة دكتوراه. ولتحقيق ذلك تم تحديد الإشكالية في السؤالين التاليين: كيف يمكن توظيف الدراسات السابقة توظيفا منهجيا في بناء إشكالية أصيلة ودقيقة ثم صياغة فرضيات قابلة للقياس؟ وما الخطوات الإجرائية المتبعة في أطروحة جامعية ضمن العلوم الاجتماعية بشكل عملي؟ اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف بعض الدراسات السابقة ونقدها وإبراز نقط قوتها وجوانب قصورها والخصائص العلمية المتوفرة فيها. ثم المنهج التجريبي من خلال اعتماد نموذج تطبيقي لأطروحة دكتوراه في الجغرافيا الحضرية. فيما يخص أدوات الدراسة تم اعتماد العمل البيبليوغرافي المتمثل في بعض الدراسات بهدف تعريف الدراسات السابقة والفرضيات والاشكالية وإبراز كيفية توظيفها نظريا على مستوى بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات. توصلت الدراسة إلى أن عرض ونقد الدراسات السابقة لها دور مباشر في بناء الإشكالية من خلال البحث عن الفجوات البحثية، كما لها لدور محوري في صياغة الفرضيات بشكل علمي.

كلمات مفتاحية: الدراسات السابقة، الفجوة البحثية، الإشكالية، الفرضيات، العلوم الاجتماعية.

Abstract:

This research paper aims to achieve two primary objectives: highlighting the methodological role of prior studies in structuring scientific research serving as the foundation for formulating a precise and clear research problem and developing clear, measurable hypotheses and presenting an applied model demonstrating the transition from critiquing prior studies to constructing the research problem and deriving hypotheses within a doctoral thesis. To this end, the research problem is defined by the following two questions: How can prior studies be methodically utilized to construct an original and precise research problem and subsequently formulate measurable hypotheses? Furthermore, what are the practical

procedural steps involved in a social science's doctoral thesis? The research employs a descriptive-analytical approach describing and critiquing prior studies while highlighting their strengths, limitations, and scientific characteristics followed by an empirical approach that utilizes an applied model from a doctoral thesis in urban geography. Regarding the study tools, a bibliographic approach drawing on selected existing studies was adopted to identify prior research, hypotheses, and the research problem, and to demonstrate their theoretical application in framing the problem and formulating hypotheses. The study concluded that presenting and critically analyzing previous research plays a direct role in constructing the research problem by identifying research gaps and serves a pivotal function in the scientific formulation of hypotheses.

Keywords: Previous studies, Research gap, research problem, hypotheses, social sciences.

مقدمة:

يعد إنجاز رسالة أو أطروحة جامعية لدى الطلاب الجامعيين مرحلة متقدمة في مسارهم الأكاديمي، بالنظر إلى ما سيترتب عن ذلك من فوائد جمة؛ أهمها التخرج وبعلامات مرضية، وربما التمكن من التسجيل في سلك جامعي أعلى مما كان عليه من قبل، وفي أحسن الأحول التوظيف بعد الحصول على الدبلوم أو الشهادة الجامعية. وفي هذا السياق يشكل بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات خطوة مهمة في إنجاز تلك الرسالة أو الأطروحة بشكل خاص، وكل الدراسات الأكاديمية بشكل عام. وحتى يصل الباحث إلى هذه المرحلة من البحث لابد من المرور بمجموعة من الخطوات البحثية واستحضار عدة خصائص علمية. وفي هذا الاطار يشكل عرض ونقد الدراسات السابقة إحدى هذه الخطوات والخصائص العلمية، لما لها من أهمية قصوى في صياغة الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية وفرضياتها. تأتي هذه الورقة العلمية لتسليط الضوء على أهمية الدراسات السابقة في صياغة الإشكالية والفرضيات في العلوم الاجتماعية والإنسانية بما فيها الدراسات الجغرافية، من خلال تمرين تطبيقي حول أطروحة جامعية ضمن الجغرافيا البشرية في شقها الحضري[1].

1- أهمية الموضوع

يكتسي موضوع **الدراسات السابقة ودورها في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات في بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (مقاربة تطبيقية)** أهمية بالغة على المستوى العلمي والمنهجي للبحث الأكاديمي. وتكمن أهميته في كونه سيشكل دليلا منهجيا تطبيقيا وبيداغوجيا في تكوين الباحثين، وطلبة الدراسات العليا على وجه الخصوص، من خلال استعراضه كيفية توظيف الدراسات السابقة في بناء إشكالية البحث وصياغة فرضياته. وتكمن أهميته كذلك في تحذيره من بعض الدراسات، على مستوى التعليم العالي، التي لا تتطرق إلى الدراسات السابقة؛ وهو ما يجعل بناء الإشكالية والفرضيات بعيدا عن الموضوعية. الأمر الذي سيجعل الخطوات اللاحقة من الخصائص العلمية، من قبيل تحديد أهداف البحث وبسط مفاهيمه المهيكلة تفتقد إلى البوصلة، وهو ما سيجعل الباحث يجتر ما قام به من سبقوه دون أن يدري.

2- مبررات البحث

ينبني اختيار إنجاز مقال علمي تحت عنوان " **الدراسات السابقة ودورها في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات في بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (مقاربة تطبيقية)** " على عدة مبررات ذاتية وموضوعية:

- **المبررات الذاتية:** تكمن في ملاحظة الباحث للصعوبات التي تعترض بعض طلبة الدراسات العليا والباحثين المبتدئين في ربط الإطار النظري بالإشكالية والفرضيات بشكل منطقي ومنسجم. ثم الرغبة في تقديم إضافة علمية تساعد الباحثين على تجاوز المرحلة الأكثر تعقيدا في البحث العلمي، وهي مرحلة البناء المنهجي للإشكالية والفرضيات.
- **المبررات الموضوعية:** تتمثل في الأخطاء المنهجية الملاحظة في بعض البحوث، من قبيل التعامل مع الدراسات السابقة – إن وجدت – "كعرض بيبليوغرافي" دون نقدها وتقييمها، وتحديد الفجوات المعرفية التي يمكن للباحث أن يستثمرها، ويبني عليها إشكالية مناسبة. وتبرز المبررات الموضوعية لهذه الوقة العلمية، كذلك، في الحاجة إلى نماذج تطبيقية عملية توضح بشكل سلس وبسيط كيف يمكن أن تتحول نتائج بعض الدراسات السابقة إلى سؤال إشكالي أو فرضية قابلة للاختبار.

3- إشكالية الدراسة وأهدافها

رغم الدور المحوري الذي تلعبه الدراسات السابقة في البحث العلمي، فإن منهجية البحث لدى بعض الدارسين يشوبها خلل كبير يتمثل في عدم توظيف الدراسات السابقة في البحث، وحتى إن وظفت يتم التعامل معها كعرض وصفي لا أكثر، دون استغلالها في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات. وبناء على ذلك، يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في السؤال الإشكالي التالي:

- كيف يمكن توظيف الدراسات السابقة توظيفا منهجيا في بناء إشكالية أصيلة ودقيقة، واستخلاص فرضيات قابلة للقياس في البحث العلمي عامة والدراسات الحضرية بشكل خاص؟

يتوخى موضوع " **الدراسات السابقة ودورها في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات في بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (مقاربة تطبيقية)** " تحقيق هدفين أساسيين هما:

- ✓ إبراز الدور المنهجي للدراسات السابقة في هندسة البحث العلمي، باعتبارها الأساس المنهجي لبناء إشكالية دقيقة وواضحة، وصياغة فرضيات واضحة وقابلة للقياس.
- ✓ تقديم نموذج تطبيقي من خلال أطروحة دكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يوضح كيف تم الانتقال من عرض وتقييم الدراسات السابقة إلى بناء الإشكالية واستخلاص الفرضيات.

المبحث الأول

الإطار النظري والمنهجي لتوظيف الدراسات السابقة في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات

سنحاول في هذا المحور بسط المفاهيم المهيكلة لهذه الورقة البحثية، ثم تحديد موقع الدراسات السابقة من البحث وتوضيح منهجية عرضها وتقييمها، وتحديد معايير تصنيفها، إضافة إلى إبراز كيفية توظيفها في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات.

1- المفاهيم الاجرائية للدراسة

تم تأطير هذه الوقة العلمية بثلاث مفاهيم إجرائية وهي: **الدراسات السابقة، الإشكالية ثم الفرضيات.**

1-1- مفهوم الدراسات السابقة وعلاقتها بالإطار النظري

تعد الدراسات السابقة أحد أهم الأجزاء الذي تتضمنها الخصائص العلمية للبحوث والدراسات الأكاديمية. فلا يمكن للبحث العلمي أن يكون بحثا صحيحا ومتكاملا إن لم يحتو على جزء الدراسات السابقة، ويعود ذلك إلى مدى أهمية هذه

الأخيرة كمكون رئيسي هام من مكونات البحث[2]. تَرِدُ الدراسات السابقة في الرسائل والأطروحات الجامعية بعبارات مختلفة منها: "البحوث السابقة" و "البحوث ذات الارتباط أو ذات العلاقة"، أو "المراجعة الأدبية للموضوع". وتعرف بأنها الجهود البشرية السابقة التي بحثت في الموضوع الذي يديره الباحث بعينه، أو موضوعا مقاربا له في زاوية من الزوايا، وفي ظرف من الظروف البيئية المتعددة[3]. هناك من الباحثين من عرفها بكونها الدراسات والرسائل والأطروحات الجامعية في القطر الذي تعيش فيه، أو في الأقطار المجاورة أو البعيدة، وتكون الدراسة بعد مضي عشر سنوات قد استنفذت أهدافها ونتائجها، ويمكن للباحث أن يقدم المسوغات التي دفعته لدراسة الموضوع نفسه[4]. وتعد الدراسات السابقة أول المصادر والمراجع التي يعتمدها الباحث، ولهذا فإنها تكتسي أهمية بالغة لكونها تعد بمثابة العتبة الأولى للقيام بالبحث العلمي. وتشمل البحوث السابقة كل ما يتعلق بالمشكلة تعلقا مباشرا كالتي استخدمت نفس المتغيرات أو دارت حول أسئلة مشابهة أو درست النظرية التي يستند إليها الباحث، وغير ذلك من الدراسات المشابهة[5]. وإذا كان ذكر الدراسات السابقة مهما، فالأهم ألا يقلل الباحث من شأن الأبحاث التي سبقته، فالهدف من عرض الباحث دراسة من سبقه هو إفادته منها وبيان الحاجة لمزيد من الدراسات في الموضوع[6]. وتشمل هذه البحوث والدراسات رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والمؤتمرات العلمية المحكمة والكتب العلمية المتخصصة[7]. ويعد الإطار النظري هو هيكل البحث الذي يلخص المفاهيم والأفكار والنظريات المستمدة من الدراسات البحثية السابقة، والتي تم تجميعها من أجل تشكيل أساس مفاهيمي لتحليل وتفسير المعنى الموجود في البحث، والإطار النظري مستمد من نظرية أو مجموعة من المفاهيم المرتبطة بها والتي ترشد الباحث خلال البحث؛ بحيث يتمكن من تفسير النتائج أو الظواهر في ضوء هذه النظرية[8]، ويقصد بالاطار النظري للبحث الصورة العامة التي تتلخص فيها إجراءات البحث وموضوعه وأهميته، وأسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة ثم الدراسات السابقة وتحديد الإشكالية والفرضيات ثم منهج البحث[9]. ومن ثمة فإن الدراسات السابقة هي إحدى الخصائص العلمية التي يتضمنها الإطار النظري.

1-2- مفهوم الإشكالية وعلاقتها بمشكلة البحث

تعرف الإشكالية على أنها الانشغال المُثار حول الموضوع، والمعَبر عن التساؤلات المراد التحقق منها ميدانيا وفق إطار علمي ومنهجي ينتقل بظاهرة معينة من الإطار العام والشائع إلى الإطار العلمي المتخصص الذي يبحث عن مسببات ونتائجها في إطار منهجي يخضعها لمنطق العلم[10]. وتعد الإشكالية مقاربة أو منظورا نظريا يتبناه الباحث، وهي مرحلة تقع بين القطع والبناء. وبناؤها يعني الإجابة على السؤال كيف سأتناول هذه الظاهرة؟ بحيث يتم بناؤها في مرحلتي الاستكشاف والاطلاع النظري قبل الوصول إلى الإشكالية الخاصة، حيث إن السؤال الجيد يوجه إلى القراءات الجيدة[11]. أما مشكلة البحث فهي عبارة عن فجوة ندركها، والتي نريد ملأها بين ما نعرفه ونحكم بأنه غير مرضي، وبين الذي يجب أن نعرفه المرغوب فيه، والمشكلة الحقيقية يجب أن تكون وراءها أسباب حقيقية ومنطقية تدفع الباحث إلى دراستها، وهو ما يوحي فعلا أن هناك خللا أو فجوة في معرفتنا، فإذا كان هناك حل فهي لم تعد مشكلة، وإنما هي الآن جزء من معارفنا "ما نعرفه"، وبالتالي فالمشكلة العلمية هي ما يمكننا حله من خلال المنهج العلمي[12]. وبناء عليه، فالإشكالية هي عبارة سؤال يتساءل فيه الباحث عن كيفية معالجة المشكلة المطروحة.

1-3- مفهوم الفرضيات

يعتبر الفرض العلمي من أهم خطوات التفكير العلمي؛ فهو الرابط الذي يربط بين كل من الملاحظة والتجربة من جهة، وبين القوانين العلمية من جهة أخرى، فكل قانون علمي ما هو إلا افتراض أكدت التجربة العلمية صِدقه، فكل ملاحظة أولية ليست ذات قيمة ما لم تنته إلى فروض علمية يمكن التحقق منها بواسطة التجربة(13). ويرجع أصل كلمة الفرض

باللغة الإنجليزية إلى Hypothese وهي كلمة تتكون من مقطعين هما: Hypo ومعناها "شيء أقل من" أو أقل ثقة من"، ثم Thesis وتعني الأطروحة، ولذلك فالباحثون يضعون عدة فروض أثناء إجرائهم للبحوث والدراسات، ليتوصلوا في الأخير إلى الاستقرار على أحد الفروض التي تتناسب مع المعطيات التي يحوزها، وتجعله في النهاية يقترب إلى حل الإشكالية المطروحة، ومنه يجعلها النتيجة الأساسية لدراسته[14]. وتعرف الفرضية على أنها حدس أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لمشكلة الدراسة، والتي تصاغ بأسلوب منسق ومنظم. وتشمل الفرضيات على بعض الحقائق التي يقوم الباحث بربطها ببعض الأفكار ليعطي بذلك تفسيرات وحلول مقبولة للمشكلة التي ما زالت مجهولة، كما أنها تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها[15]. وتنقسم الفرضيات في البحوث العلمية إلى نوعين هما: الفرضيات البحثية والفرضيات الإحصائية؛ ينقسم النوع الأول بدوره إلى قسمين: فرضية موجهة تعبر عن وجود علاقة بين المتغيرات مع تحديد طبيعة العلاقة (سلبية، إيجابية)، أو وجود فروق بين المجموعات مع تحديد لصالح من تلك الفروق، ثم فرضية غير موجهة تعبر عن وجود علاقة بين متغيرات دون تحديد طبيعة تلك العلاقة أو وجود فروق بين المجموعات دون تحديد لصالح من تلك الفروق. وينقسم النوع الثاني (الفرضيات الإحصائية) هي الآخر إلى نوعين؛ فرضية صفرية يرمز لها ب (H_0) وهي فرضية تنفي وجود علاقة بين المتغيرات، كما تنفي وجود فروق بين المجموعات. ثم فرضية بديلة يرمز لها ب (H_1) وهي فرضية تؤكد وجود علاقة بين المتغيرات ووجود فروق بين المجموعات[16]. ومن شروط صياغة الفرضية نذكر الايجاز، ثم القابلية للاختبار والثبات، ثم أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى، إضافة إلى أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض[17]. ويستوحي الباحث فرضياته من عدة مصادر؛ منها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة ومعرفته الشخصية، ثم التجربة والخبرة العلمية والملاحظة، إضافة إلى الثقافة والبيئة الاجتماعية التي عاش فيها الباحث[18]. وللتأكد من صحة هذه الفروض أو عدم صحتها، ومعرفة الدلالة الإحصائية لنتائج البحث، يستعين الباحث بمجموعة من المقاييس الإحصائية التي هي عبارة عن اختبارات لتحديد مستوى الثقة ومستوى الشك في القيم المستنتجة من البحث سواء كانت متوسطات، أو نسب مئوية، أو انحرافات معيارية، أم معاملات ترابط. وتسمى هذه الاختبارات بمقاييس الدلالة الإحصائية[19]. ومن هنا يتضح أن الفرضية هي بمثابة جواب أو حل موقت لمشكلة البحث، يقوم الباحث بالتحقق منه بشكل منهجي وعلمي، عبر التقصي من خلال مجهوداته البحثية المتمثلة في استغلال دراسات مراكز الأبحاث أو القيام بأعمال ميدانية لتفسير أسباب المشكل، ومن تم اقتراح حلول منطقية ومعقولة. وهذا هو الهدف الأسمى للبحث العلمي في مختلف الميادين العلمية.

2- موقع الدراسات السابقة من البحث

يتشكل البحث أو الدراسة العلمية حسب منهجية إمراد (IMRAD) عموما من أربع خصائص علمية هي: المقدمة (Introduction)، المنهجية (Méthodologie)، ثم النتائج (Résultat) والمناقشة (Discussion). ويعد عرض وتقييم الدراسات السابقة إحدى العناصر المُتَضَمنة في المعايير والخطوات التي تتشكل منها المقدمة[20]، وعلى وجه التحديد في معيار "**الإشكالية**" والخطوات التي تتضمنها.

3- منهجية عرض ونقد الدراسات السابقة

هناك طريقتان يمكن اعتمادهما لاستعراض ملخص الدراسات السابقة:

أ- الطريقة الأولى:

تتمثل في استعراض الباحث لملخص كل دراسة على حدة في شكل فقرات متضمنة أهم عناصر الدراسة كما في المثال أدناه[21]:

✓ الدراسات (عربية أو أجنبية) التي تناولت المتغير 01 (إذا كان تصنيف الدراسة على أساس متغيرات الدراسة):

- دراسة ...(الكاتب)، (السنة)، بعنوان ..... هدفت هذه الدراسة إلى.....، من خلال التساؤل الرئيسي الموالي.....، استخدمت المناهج التالية.... وأدوات جمع البيانات .... وكان من أبرز نتائجها....

ب- الطريقة الثانية:

تتمثل في تشييد جذاذات؛ وهي عبارة عن بطاقة تقنية تلخص محتوى المراجع. فإذا تعلق الامر بالبحث التجريبي، يستحسن ان تتضمن الجذاذة الخصائص العلمية وذلك بإعادة تشييد المراجع وليس إعادة انتاجها كما وضعها المؤلفون. ويتطلب وضع الجذاذة تخزين المعلومات في جدول الجذاذة ثم الشروع في تشييد المراجع وفق منظومة (IMRAD)[22].

نموذج لتشييد جذاذة لدراسة سابقة وفق منهجية إمراد (IMRAD)

الخصائص العلمية	المعايير	الحصيلة
المقدمة Introduction	1. موضوع البحث	إشكالية اندماج التجمعات السكنية بهوامش وأنوية ضواحي مدن الدائرة السقوية لتادلا: حالتا بني ملال والفقيه بن صالح
	2. السياق العام	التفاوتات السوسيو مجالية والاقتصادية التي تعرفها هوامش مدن قطاع تادلا
	3. نوع المرجع	أطروحة دكتوراه
	4. المفاهيم	الاندماج، التجمعات السكنية، هوامش المدن والضاحية
	5. السؤال الاشكالي	هل تساهم الخدمات الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة، والبنيات التحتية المتمثلة في الماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي والشبكة الطرقية، إلى جانب الأنشطة والتدبير المحلي، في اندماج التجمعات السكنية بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، وبالتالي تشكيل نموذج حضري يعكس صورة النموذج الوطني؟
	6. اهداف البحث	- تشخيص وضعية التجمعات السكنية بالنظر إلى الوضع الديموغرافي والثقافي والسوسيو مهني للساكنة، ومورفولوجيا السكن وخصائصه العامة بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح. - تفسير وضعية تلك التجمعات السكنية بأربعة عوامل أساسية؛ تتمثل الخدمات الاساسية (التعليم، الصحة) والبنيات التحتية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي، الطرق) والانشطة والتدبير المحلي.
	7. فرضيات البحث	- لا توجد فروق ذات دالة إحصائية في وضعية التجمعات السكنية بين هوامش مدينة بني ملال وهوامش مدينة الفقيه بن صالح بالنظر إلى الوضع الديموغرافي والثقافي والاقتصادي والسوسيو مهني ومورفولوجيا السكن وخصائصه العامة. - لا توجد فروق ذات دالة إحصائية في مظاهر الاندماج بين التجمعات السكنية بهوامش بني ملال والفقيه بن صالح حسب الخدمات الاساسية المتمثلة في التعليم والصحة والبنيات التحتية المتمثلة في البنيات التحتية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الصرف

		الصحي والطرق) والانشطة والتدبير المحلي. - لا توجد فروق دالة إحصائيا بين رضى الساكنة على الخدمات والبنيات التحتية والأنشطة والتدبير المحلي، حسب متغيرات الجنس، العمر، نوع النشاط، المهنة، الدخل الفردي، صفة الحيازة، مكان الاقامة، المستوى التعليمي بين ساكنة التجمعات السكنية بهوامش بني ملال مقارنة بهوامش الفقيه بن صالح.
المنهجية Méthodologie	8. استراتيجية التمحيص	- اعتماد اختبارات إحصائية: تحليل التباين (ANOVA)، Analysis of Variance، اختبار الدلالة ف، test F de Snedecor، اختبار كاي مربع، Test chi deux، معامل ف كرامر V de Cramer
	9. نوع البيانات غير الميدانية	- التقارير والدراسات والمنوغرافيات
	10. طرق جمع البيانات الميدانية	المقابلات والاستمارة والملاحظة
	11. أدوات المعالجة	برنامج اكسيل (Excel) لتفريغ الاستمارتين، وبرنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for the social Sciences) (spss) (إصدار 21.) وبرنامج أركجيس (ArcGIS) (إصدار 10.1)
	12. منهج المعالجة	المنهج المقارن النسقي والتحليل الإحصائي
النتائج Résultat	13. جوانب تشخيص الموضوع	الوضع الديموغرافي والثقافي والسوسيو مهني للساكنة، ومورفولوجيا السكن وخصائصه العامة
	14. العوامل المفسرة	أربعة عوامل أساسية هي: الخدمات الاساسية (التعليم، الصحة) والبنيات التحتية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي، الطرق) والانشطة والتدبير المحلي.
المناقشة والخلاصات Discussion et Conclusion	15. المناقشة	- مقارنة نتائج البحث مع نتائج دراسات وطنية (الدار البيضاء، مراكش، فاس،...) وإقليمية (الجزائر وتونس) وعالمية (فرنسا والشيلي) اتخذت من نظرية المركز والهامش إطارا لها - لمناقشة مسألة النمذجية المجالية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح باعتبارهما مدينتين متوسطيتين من جهة، وكونهما تنتميان إلى تادلا
	16. الخلاصات	- الخدمات الأساسية والبنيات التحتية والأنشطة والتدبير المحلي تفسر وضعية التجمعات السكنية بهوامش وأنوية ضواحي مدن الدائرة القوية لتادلا فيما يخص مسألة الاندماج المجالي والاجتماعي. - جميع التجمعات السكنية بالهوامش تعرف وضعا بيئيا مأسويا بسبب غياب الصرف وتراكم النفايات الصلبة، وتزداد خطورته مع استمرار تزايد عدد السكان، وعدم تجاوب بعض السكان مع المخططات البيئية الصادرة عن الجماعات الترابية

المصدر: تشييد (الجدول) الجذاذة من إعداد الأسعد محمد (ص 96)، مرجع سابق، وتفريغ الدراسة السابقة من إنجاز الباحث (عبد الغني الدباغي)

هناك مدرستان في توظيف ومناقشة الدراسات السابقة والتعقيب عليها؛ فالأولى ترى أن يتم إجراء تحليل نقدي للدراسة السابقة بعد تصنيفها وفق محاور معينة، أما الثانية فترى توظيف هذه الدراسات في مراحل الدراسة؛ حيث هناك دراسات يكون موقعها في المقدمة، وهناك دراسات توضع في الإطار النظري للبحث، وأخرى يستشهد بها عند مناقشة النتائج

وتفسيرها[23]. مع عدم الطعن في الباحثين السابقين وعدم التقليل من جهودهم[24]. ويقصد بنقد الدراسات السابقة إبراز نقط قوتها وجوانب القصور فيها.

4- وظائف الدراسات السابقة في تحديد الثغرات المعرفية وأهميتها البحثية

الفجوة البحثية هي عبارة عن مساحة أو قضية لم يجِر بحثها أو دراستها بشكل كاف في مجال معين. إنها بمثابة إضافة علمية يسعى الباحث إلى سدها من خلال بحثه. بعبارة أخرى هي مشكلة لم تحل بعد، أو نقطة لم يتم استكشافها بعمق في البحوث والدراسات السابقة، وتمثل فرصة للباحث لتقديم إضافة علمية، وتحديد هذه الفجوة ضروري لأنها تبرر أهمية البحث وتوجهه نحو تحقيق أهداف محددة وتتعدد أنواع الفجوات البحثية بناء على طبيعة النقص في المعرفة الموجودة، ومن أبرزها: الفجوة المعرفية، الفجوة المفاهيمية / النظرية، الفجوة في المتغيرات، الفجوة المنهجية، الفجوة المكانية، الفجوة الزمنية، الفجوة التكنولوجية / الرقمية[25]. وتكمن أهمية الدراسات السابقة فيما يلي:

- مساعدة الباحث على الاختيار السليم لبحثه وتجنبه مشقة تكرار بحث آخر؛
- تعرف الباحث على الصعوبات التي وقع فيها الباحثون الآخرون لمحاولة عدم الوقوع فيها؛
- تزويد الباحث بالأدوات والإجراءات التي يمكن أن يستفيد منها؛
- الاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات السابقة؛
- مساعدة الباحث في اختيار أداة او وسيلة أو تصمم أداة مشابهة لأداة أخرى ناجحة لتلك البحوث[26]؛
- تجنب الباحث تكرار الموضوعات، بحيث تضمن للباحث الاختيار السليم والموفق دون الوقوع في الموضوعات المستهلكة؛
- تزويد الباحث بالمصادر والمراجع المختلفة حول موضوع بحثه، بحيث توفر عليه مشقة البحث؛
- تساعد الباحث في صياغة إشكالية بحثه، وفق الأطر العلمية المتعارف عليها بطريقة جيدة ومقبولة؛
- استكمال الجوانب التي وقفت عندها البحوث السابقة، لأن في ذلك تجانس وتكامل لسلسلة البحوث العلمية في مجال التخصص الواحد، حيث إن البحوث السابقة تكشف عن النتائج المتجاهلة والحقائق التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل الابتداء في مشروع البحث، كذلك فإنها تقترح معالجات جديدة في تخطيط عملية البحث[27]؛
- تحديد فجوة البحث؛ فهي تساعد الباحث على فهم ما تم إنجازه بالفعل في المجال، وبالتالي تحديد الفجوة المعرفية التي يمكن لبحثه أن يملأها ويضيف إليها[28].

5- معايير تصنيف الدراسات السابقة

لم يُجمع الباحثون على معيار محدد في تصنيف الدراسات السابقة أثناء توظيفها في مختلف البحوث العلمية. غير أنهم اتفقوا على أن تصنيفها يمكن إخضاعه لمجموعة من المعايير؛ أبرزها التسلسل التاريخي من الأقدم إلى الأحدث أو العكس، كما يمكن أن تصنف حسب لغة كتابتها (دراسات عربية وأخرى أجنبية)، وتصنف كذلك حسب متغيرات الدراسة وبيئة الانتماء والمجتمع الذي تنتمي إليه (مغربية، تونسية، مصرية، ...إلخ)[29]. ويمكن إضافة معايير أخرى من قبيل المقياس الجغرافي، ونقصد بذلك دراسات دولية أو وطنية أو محلية (نفس المنطقة، أو الإقليم، أو الجهة، أو المدينة على سبيل المثال).

6- أهمية الدراسات السابقة في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات

تعتبر مرحلة صياغة الإشكالية من أهم وأخطر اللحظات البحثية، وتتمثل في التعبير اللفظي عن المشكلة، ومن حيث المضمون تحويل المشكلة البحثية إلى سؤال بحثي، إذ يكون الاهتمام بتحديد المشكلة البحثية، ولماذا ستتم دراستها: فالصياغة يجب أن تتضمن ماذا؟، ولماذا؟، ماذا يريد الشخص أن يعرف، ولماذا يريد أن يعرف[30]. فقاعدة الصياغة أن التساؤل الذي تقوم عليه الإشكالية يكمن في تحويل موضوع البحث إلى جملة من الأسئلة الدقيقة، والتي تتجسد من الناحية العلمية في جمل استفهامية، تبدأ من مستوى السؤال العام الذي يطرحه البحث، ثم تندرج بعد ذلك إلى مستوى تساؤل أكثر دقة على شكل أسئلة فرعية، فنجد أنفسنا في آخر الأمر وقد وضعنا أمامنا جمله من الأسئلة الواضحة والبسيطة، فنستطيع بها النظر فيما إذا كانت الوسائل المتوفرة ستسمح لنا بالجواب عن التساؤلات التي عبرنا عنها[31]. ويمكن إجمال الأهمية المباشرة لهذه الدراسات في تمكين الباحث فيما يلي:

- تحديد الفجوات البحثية وجوانب القصور في كل دراسة على حدة، وهو ما سيجعل تلك الفجوة مشكلة لبحثه؛
- تبني بعض المفاهيم الإجرائية التي تم توظيفها؛
- تحديد مجال للدراسة لم يسبق أن تم الاشتغال عليه، وتجنب المجالات الجغرافية التي استهلكت؛

7- التركيب وتحديد الإطار النظري

المقصود بالتركيب إنجاز تقرير تركيبي يتضمن أهم الخلاصات التي تم التوصل إليها بعد عرض ونقد الدراسات السابقة، والاعلان بشكل مباشر عن الفجوة أو الفجوات المعرفية (أو القصور) التي لم تتطرق إليها تلك الأبحاث، أو تم تناولها بأدوات قديمة، إضافة إلى محاولة تصنيف هذه الدراسات حسب الاتجاه الفكري الذي تنتمي إليه، وذلك استنادا إلى الاتجاهات الفكرية المعتمدة لدى الباحثين، والمتمثلة في الاتجاه الكلاسيكي، الاتجاه السلوكي وأخيرا الاتجاه الراديكالي إلى جانب الاتجاه الوظيفي[32]. وهو ما سيساعد الباحث في تبني أحد تلك الاتجاهات أو بعضها، وبالتالي إنجاز البحث في إطار نظري تم تبنيه بناء على قناعات فكرية، أو فرضته الضرورة البحثية.

المبحث الثاني

من عرض ونقد الدراسات السابقة إلى صياغة الإشكالية والفرضيات: مقاربة تطبيقية

سيتم تخصيص هذا المحور لتمرين تطبيقي حول كيفية الانتقال من الدراسات السابقة إلى بناء إشكالية البحث وصياغة فرضياته.

1- عرض ونقد الدراسات السابقة للبحث (أطروحة دكتوراه)

نهج الباحث في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه (**إشكالية اندماج التجمعات السكنية بهوامش و أنوية ضواحي مدن الدائرة السقوية لتادلا: حالتا بني ملال والفقيه بن صالح**) عمليتين متزامنتين لعرض وتقييم الدراسات السابقة؛ أولا الجرد البيبليوغرافي للمراجع والمصادر التي تناولت الموضوع قيد الدرس أو لامسته؛ حيث تم تصنيفها إلى قسمين: القسم الأول يضم الدراسات السابقة الخاصة بمنطقة تادلا، والقسم الثاني يشمل الدراسات السابقة العامة (مغربية وأجنبية)، وقد تم اختيارها لكونها تتضمن مفاهيم ستعتمد في البحث كمفاهيم إجرائية اعتمادا على معياري المقياس الجغرافي والتسلسل التاريخي (من الأقدم إلى الأحدث)، إلى جانب معيار ثالث يتمثل في تراتبية المفاهيم الموظفة في عنوان البحث

(**الاندماج، التجمعات السكنية، هوامش المدن ثم الضواحي**). ثانيا عرض الدراسات السابقة وتقييمها في فقرات مفصلة تضم العناصر الأساسية للدراسة، وإبراز نقط القوة والقصور بهدف اكتشاف الفجوات البحثية. وفي هذه الوقة البحثية سيتم عرض 9 نماذج فقط؛ 5 منها دراسات عامة (وطنية ودولية)، و4 دراسات محلية (حواضر منطقة تادلا). وللإشارة فعدد الدراسات السابقة التي وظفت في الأطروحة بلغت 54 دراسة.

1-1- نماذج من الدراسات السابقة العامة (وطنية ودولية)

– دراسة Reynaud A (1992)، بعنوان: **Centre et périphérie**. يندرج هذا العمل في سياق التحول الذي عرفه العالم؛ حيث قسم هذا الأخير إلى قسمين أحدهما متقدم والأخر متخلف، أو بعبارة أخرى قسم مهَيمن والآخر تابع. وبناء على ذلك قسم الجغرافي الفرنسي الان رينو (Alain Reynaud) العالم إلى مركز وهامش جغرافيين، وقد سبقه في ذلك المصري سمير أمين- المتشبع بالفكر الماركسي- صاحب نظرية المركز والتخوم (الهوامش) من منظور اقتصادي. وتشير نظرية الباحث إلى أن الهامش أربعة أنواع: هامش مندمج، هامش في طور الاندماج، هامش ضعيف الاندماج وهامش معزول. وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن المركز يكون دائما مهَيمنا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا [...] وفي المقابل يكون الهامش خاضعا أو بالأحرى تابعا للمركز في إطار العلاقات البينية، وقد استند في ذلك على الفكر الماركسي، وتابع القول بأن المركز يتميز بتمركز الساكنة والوظائف الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية والخدماتية، إضافة إلى الغنى ووجود إمكانية التجديد والاختراع، فضلا عن كونه مكان جذاب وقادر على الاندماج، وأن الهامش غالبا ما يكون مهَمش ومعزول ويتميز بوجود مستويات متعددة للعيش وغياب العدالة التنموية مهما بلغت درجة المقياس المجالي (المدينة، الجهة، الامة والمجال الكبير)، وتبرز العلاقة بين المركز والهامش؛ أن الأول يستثمر جزء من رساميله في الهامش ليصبح في وقت لاحق هامشا مندمجا وفي المقابل يزود الهامش المركز بالمواد الأولية.

– دراسة Rhein C (2003)، بعنوان: **intégration sociale, intégration spatiale**. يعد هذا العمل، **بمثابة دراسة نقدية لمفهوم الاندماج وأشكاله**، وبالتالي فهو لا يصنف ضمن الدراسات الميدانية. بدأت الباحثة مقالتها بالإشارة إلى تعدد المجالات المعرفية التي توظف هذا المفهوم بمختلف أبعاده، لكنها اقرت ان هذا المفهوم ارتبط اول مرة بعلم الاجتماع وبالضبط عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (Emile Durkheim)، ثم تم توظيفه بعد ذلك في الاقتصاد والسياسة والجغرافيا. وبذلك تهدف هذه الدراسة – حسب رأي الباحثة – إلى اكتشاف مختلف أبعاد الاندماج ومعانيها. أشارت الباحثة إلى أن دوركايم حدد الاندماج في "الرغبة في العيش" و "الاحساس بالمواطنة" من خلال أطروحة الدكتوراه في الفلسفة بعنوان "تقسيم العمل الاجتماعي" (la division du travail sociale)، كما أشارت إلى أنه أراد أن يضع نفسه بين الليبرالية والاشتراكية، لكنه أقرب الى هذه الأخيرة في عدة قضايا، خصوصا في مسالتي التضامن والأخلاق التي يجب على الدولة ضمانهما للمواطنين، وهو الأمر الذي أشار إليه دوركايم، فيما يخص التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي أثناء العمل داخل الشركات، الأمر الذي سيضعف العمل الفردي نتيجة "الوعي الجمعي". ذكرت الباحثة أن السياق العام لهذه الأطروحة هو هجرة العمال إلى فرنسا، وكتبت عنوانا عبارة عن تساؤل ب "هل هي **اندماج اجتماعي ومجالي أم اندماج سوسيو مجالي**"، وقالت في ذلك أن دوركايم قصد بالاندماج المجالي "القرب المكاني" (la proximité spatiale) والقرب الاجتماعي (la proximité sociale)، و"المسافة الاجتماعية" (la distance sociale) التي ظهرت مع مدرسة شيكاغو سنة 1920. وبذلك فالباحثة أكدت أن مفهوم الاندماج يوظف كذلك في الجغرافيا والعلوم الاجتماعية بمعنى "التكامل المكاني والاجتماعي"، كما قدمت نماذج من أشكال الاندماج من قبيل "**الاندماج الثقافي**" و"**الاندماج المعياري**"، "**الاندماج التواصلي**" و "**الاندماج**

الوظيفي" (تبادل الخدمات)، وذكرت بأن نقيض "الاندماج الاجتماعي والمكاني" يتمثل في "**الفصل الاجتماعي والمكاني**" (Ségrégation sociale et spatiale).

- دراسة الهيلوش محمد (2010)، بعنوان: "**إشكالية الاندماج بالوسط الحضري: قراءة في المضامين ومحاولة في التقويم**". تندرج الدراسة في سياق النمو الديموغرافي الذي تعرفه المدن المغربية بمراكزها وهوامشها، وما يصاحب ذلك من تحديات اجتماعية واقتصادية، أبرزها ظهور فوراق مجالية واجتماعية بين مركزها ومحيطها نتيجة ارتفاع عدد المهاجرين من الأرياف من سنة إلى أخرى، بالنظر إلى التهميش الذي تعيشه الارياف المغربية على مستوى البنيات التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية غير المرتبطة بالقطاع الفلاحي. أشار الباحث إلى أن مفهوم الاندماج بالمغرب مرتبط بشكل خاص، بمشاكل العيش بالوسط الحضري، وخاصة بعد نمو الظاهرة الحضرية به بشكل غير متحكم فيه وإخفاق السياسات العمومية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عنه وأن بحث السياسة العمومية للإدماج بالوسط الحضري يفرض تسليط الضوء على سياساتها في ميادين مختلفة لها تأثير على اندماج السكان بهذا الوسط، أهما التعليم والصحة والشغل والبنيات التحتية. خلص الباحث إلى أنه من الضروري تدخل مختلف الفاعلين بغية وضع سياسة مندمجة تهم الانسان والجال في أفق تحقيق عدالة اجتماعية وعدالة مجالية.
- دراسة الهدرامي المداني (2014)، بعنوان: "**المراكز الضاحوية، اندماج جهوي غير مكتمل: حالة ضاحية الدار البيضاء الكبرى**". تأتي هذه الدراسة في سياق عام يتسم بفوارق مجالية وسوسيو اقتصادية كما خلصت إلى ذلك عدة دراسات أبرزها مخرجات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2004 و2014. حدد الباحث عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية لإبراز تلك الفوارق أهما التشغيل، معدل النشاط والمرافق التعليمية والصحية والشبكة الطرقية والبنيات التحتية. هيكل الباحث عمله بمفهومين إجرائيين هما **الضاحية والاندماج**. أما فيما يتعلق بأهداف الدراسة فقسمها إلى هدفين: الأول هو تشخيص وضعية المراكز الضاحوية ومدى تحضرها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، أما الثاني فهو تفسير العلاقة بين أوجه الاندماج المتمثلة في المعطيات السوسيو ديموغرافية للساكنة، وفرة وكفاية المرافق العمومية بالجماعة، جودة شبكة الطرق وتوفر النقل العمومي إلى جانب المعطيات الاقتصادية. جاءت فرضيات البحث على شكل فرضية عدمية (H_0) كالتالي: لا توجد فروق دالة إحصائيا بين أوجه اندماج المراكز الضاحوية في الجهة المتمثلة في المعطيات السوسيو ديموغرافية للساكنة ووفرة وكفاية المرافق العمومية بالجماعة، جودة شبكة الطرق وتوفر النقل العمومي ثم المعطيات الاقتصادية وبين طبيعة أجوبة سكان المراكز الضاحوية حسب متغيرات عدة. فيما يخص الإطار الإجرائي للبحث فقد حدد الباحث 0.05 كعتبة لقبول النتائج، كما استخدم اختبار الدلالة كروسكال واليس (Test kruskal walis) لاختبار فرضيات الدراسة. اعتمد الباحث في أسلوب جمع البيانات على الوثائق الادارية والاستمارة والعينة العشوائية المنتظمة. أما فيما يخص وسائل معالجته فتمثلت في برنامج (spss) وبرنامج (excel) وبرنامج (arcgis 9.3). وقد اعتمد الباحث على المنهج البنيوي كمنهج للدراسة وتقديم النتائج. خلص الباحث إلى أن المراكز المشمولة بالدراسة ما زالت تعاني من ضعف كبير على مستوى تواجد البنيات التحتية والمرافق العمومية، وأن الاتجاه العام لآراء السكان ينحو نحو عدم كفاية تلك المرافق وعدم الرضى على جودة الخدمات والمرافق الصحية والتجهيزات الطبية، وهو ما جعل السكان في ارتباط قوي بالدار البيضاء. أثناء مناقشته لنتائج البحث تأكد له صحة الفرض العدم (H_0) الذي انطلق منه فيما يخص أوجه الاندماج، بينما رفضه فيما يخص إجابات السكان وآرائهم مواضيع أوجه الاندماج. ما يعاب على الباحث هو أنه يضع بحثه في إطار نظري، رغم إقراره بأن

المراكز الثلاثة المعنية بالدراسة تعاني أقل اندماجا من مدينة البيضاء، وهو ما يوحي لنا أننا أمام **نظرية المركز والمحيط**، كما أنه أثناء تحديده لعينة الدراسة الخاصة بملء الاستمارة لم يحدد صيغة رياضية لتحديد حجم العينة بعيدا عن الذاتية.

- دراسة يعلي فاروق (2014)، بعنوان: "**مسألة السكن والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضر: الدراسة الميدانية بمدينة سطيف**". تأتي هذه المقالة في سياق التحولات السوسيو مجالية التي تعرفها المدن الجزائرية. جاءت هذه الدراسة لتحقيق خمسة أهداف: تحديد وضعية الأسر النازحة اتجاه مسألة السكن، التعرف على مدى وجود فروق في درجة تعرض الأسر النازحة لمسألة السكن (كمشكلة اجتماعية) حسب مدة اقامتها في الوسط الحضري، معرفة مستوى اندماج الاسر النازحة في الوسط الحضري، التعرف على مدى وجود فروق في درجة الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة حسب مدة اقامتها في الوسط الحضري، وأخيرا معرفة مدى وجود فروق في مستوى الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري حسب تعرضها لمسألة السكن. هيكل الباحث عمله بأربعة مفاهيم هي: التحضر، المسألة الاجتماعية، الأسرة، وأخيرا الاندماج الاجتماعي. اقترح الباحث عدة فرضيات جاءت على الشكل التالي: يواجه أفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري صعوبات في تحقيق الاندماج الاجتماعي، تساهم طول مدة إقامة الاسر النازحة في الوسط لحضري في اندماج أفرادها. اعتمد الباحث على المقاربة الوصفية ومقاربة "تعريف العوامل" أو "محددات الاندماج"، والمنهج الوصفي والطريقة الإحصائية إلى جانب المنهجين التاريخي والمقارن. فيما يخص أدوات جمع البيانات فقد ركزت الدراسة على المقياس كأداة رئيسية لجمع البيانات حول ظاهرة الاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر النازحة، أما عينة الدراسة فقد شملت 361 أسرة دون ذكر طريقة السحب وكيفية تحديد حجم هذه العينة. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أكثر من ثلث الأسر النازحة لا تملك مساكنها مما يجعلها غير مستقرة وفي حراك دائم داخل الوسط الحضري، ما يقارب نصف أفراد الأسر النازحة غير مندمج في المجتمع، طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري يساهم في اندماج أفرادها، ويجعلهم أكثر مشاركة ودخولا في علاقات اجتماعية جديدة وأكثر شعورا بالانتماء الى المدينة التي يقيمون فيها. وفي خلاصة هذه المقالة أشار الباحث إلى ثلاث نقط اعتبرها جوهرية: الأولى تتعلق بعدم الادعاء بتعميم نتائج الدراسة نظرا لصغر حجم العينة (361 أسرة)، والثانية كون التحضر لا يفرز فقط مشكلة ومسألة السكن، أما النقطة الثالثة فتتعلق بالاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر النازحة الذي لا يتأثر فقط بمسألة السكن بل هناك عدة مسائل اجتماعية تؤثر هي الأخرى في درجة الاندماجية الاجتماعية لأفراد تلك الأسر على غرار مسألة البطالة، مسألة الفقر، الأمن، التعليم، مسألة الصحة،...إلخ.

3-1-1- نماذج من الدراسات السابقة المحلية (منطقة تادلا وقطاعها المسقي)

- دراسة زمو عبد المجيد (2006) بعنوان: "**التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلا: حالة بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة**". جاءت هذه الدراسة في سياق التمدن السريع الذي عرفه القطاع المسقي لتادلة، وما خلفه ذلك من آثار سلبية أبرزها تآكل المجال الفلاحي، ويندرج هذا العمل في إطار الاتجاه الكلاسيكي (غياب إطار نظري)، لم يحدد الباحث المفاهيم المهيكلة لبحثه رغم كون عنوان البحث يشير الى مفهوم التوسع الحضري، وقد شكلت معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى وخاصة إحصائي 1994 و2004 والاستمارة الميدانية مصدرا أساسيا لبحثه. تساءل الباحث عن طبيعة الآليات التي ساهمت في ذلك؟ هل ترجع إلى النمو الديموغرافي أم إلى تطور الأنشطة الحضرية، أم إلى المضاربات العقارية، أم أن هناك آليات أخرى؟ توصل الباحث إلى أن تمدن سهل تادلة ظاهرة حديثة برزت معالمها الأولى مع الحماية، وقد أعطيت في البداية لمركز الفقيه بن صالح مهمة تأطير القطاع المسقي، ومن بين ما نتج عن ذلك؛ نزوح سكان الأرياف البورية المتأزمة في اتجاه المراكز الحضرية للقطاع، وقد ساهم ذلك في تشكل نوعين من التمدن: تمدن قانوني منظم وآخر غير قانوني عشوائي ينتشر في غالب الأحيان بهوامش المراكز الحضرية ويتم فوق أراضي غير مجهزة للبناء، وقد توصل الباحث إلى

أن المضاربة العقارية وارتفاع الطلب على البقع الأرضية، ارتفاع أثمنة الأرض، ظهور سوق عقارية موازية، صغر الملكيات العقارية بالمناطق الهامشية وتعقد المساطير جعل الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف والمتوسط تلجأ إلى المناطق المحيطة بالمدن الثلاثة التي تنشط بها سوق عقارية موازية وتنتشر بها تجزئات سكنية غير قانونية موجهة أساسا نحو السكن العشوائي. وفي الأخير اقترح الباحث اتخاذ عدة تدابير من شأنها التخفيف من الزحف المفرط للعمران على المجال الفلاحي أهمها: وضع وثائق تعمير تهدف إلى ضبط التوسع العمراني لهذه المراكز الحضرية، واعتماد مقاربة تخطيطية متجانسة ومرنة قادرة على مسايرة دينامية هذه المدن، محاربة السكن العشوائي والحد من توسع المجال المبني للدواوير والأحياء الهامشية.

- دراسة حمديش جواد (2012) بعنوان: "**التوسع الحضري بهوامش المدن- دراسة سوسيو جغرافية، حالة مدينة الفقيه بن صالح**". يندرج هذا العمل في سياق التمدن المفرط الذي تعرفه مدينة الفقيه بن صالح وهوامشها منذ نشأة الدائرة السقوية لتادلا. وصغ الباحث إشكالية بحثه في إطار نظري بني على نظرية المركز والهامش (الاتجاه الفكري الراديكالي)، اعتمد الباحث في معالجة موضوع بحثه على مقاربتين؛ مقاربة تاريخية ومقاربة اقتصادية. جاءت الإشكالية على الشكل التالي: "عرفت مدينة الفقيه بن صالح خلال السنوات الأخيرة توسعا مجاليا سريعا تحت تأثير النمو السكاني السريع والناتج أساسا عن الهجرة القروية، مما ساهم في إنتاج أنماط مختلفة من البنيات الحضرية"، وقد تطرق لمجموعة من المفاهيم من قبيل "التوسع الحضري"، "الامتداد العمراني"، "التمدين الهامشي"، كما استعرض مراحل التوسع الحضري للمدينة وربط ذلك أساسا بالهجرة، واقترح الباحث عدة توصيات أبرزها: يجب بلورة العلاقات بين الدولة من جهة والجماعة المحلية في صيغة تعاقدية من جهة ثانية، يجب محاربة السكن العشوائي بالمدينة من خلال الحد من توسع الدواوير والأحياء العشوائية، وذلك بإعادة هيكلتها وتأهيلها حضريا كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة من أحياء المدينة.

- دراسة دادي اسماهان (2017): بعنوان **"تنظيم المدن المغربية المتوسطة بين تنازع النماذج العالمية والنموذج الوطني"**؛ أشارت الباحثة على أن الإشكالية المقترحة للبحث تعالج القضية في ثنائيتها؛ أي الجمع بين الأرض كنظام بيئي والإنسان باعتباره فردا أو جماعة فاعلة في هذا المجال. للإجابة على هذه الاشكالية وضعت الباحثة ثلاث فرضيات جاءت على الشكل التالي: إن المدن المتوسطة المغربية تعيد انتاج النموذج الحضري الوطني، ثم أن مدينة بني ملال تسير نحو التفاوت المجالي والاجتماعي (أزمة النموذج)، إضافة إلى أن المدينة تعيش غياب هيكلة مجالية، ولازالت تبحث عن نفسها. وتعتبر المدينة المتوسطة هي المفهوم المهيكل للدراسة. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي ومقاربة متعددة الاختصاصات. كما وظفت وثائق غير ميدانية وأخرى ميدانية للإجابة على تلك الاشكالية التي تبدو وغير واضحة. وحددت أدوات الدراسة في العينة العشوائية المنتظمة وبرنامجي الحزمة الإحصائية (spss) وأركجيس (Arc gis). تم تقسيم مجال الدراسة إلى مجلات التحول (الأدارسة)، مجالات العبور 1 (المدينة القديمة، العامرية 1، العامرية 2)، المجالات الراقية (رياض السلام)، الأحياء الهامشية (اوريز، فوغال، اعياط، اولاد عياد) ومجالات العبور 2 (حي التقدم)، وحددت عينة الدراسة في 10 %. خلصت إلى أن نموذج بني ملال يمكن نعته بالهجين، لكونه لا يتوفر على مركز من ناحية، ويتوفر على مجالات العبور من ناحية أخرى، كما أن مدينة بني ملال لازالت تبحث عن نفسها. بالإضافة إلى أن المدينة تعيد إنتاج النموذج الوطني فيما يخص الشكل العام. كما أن نموذج القطاعات لصاحبه هومر هويت (Homer Hoyt) هو النموذج الأقرب لحالة بني ملال.

– دراسة دعاني عبد المجيد (2017) بعنوان: "**رهان تأهيل الأقطاب الجهوية بالمغرب: حالة مدينة بني ملال بسهل تادلا**". وضع الباحث عمله في سياقه العام، وأشار إلى أنه يندرج في سياق تأهيل عواصم الجهات بالمغرب، وذلك بهدف الرفع من تنافسيتها، والتخطيط لخلق أقطاب وطنية قادرة على تأطير جهاتها وكسب رهانات العولمة. قام الباحث ببناء إشكالية عبر

سؤال مركزي تمثل في: هل تؤثر قدرات مدينة بني ملال ومستوى تأهيلها في فاعلية القطب الجهوي وفي تأطير محيطها؟ اعتمدت الدراسة المنهج التفسيري و "المنهج الاسترادادي" والتحليل المجالي والتشخيص الترابي ومقاربتين الأولى كمية والثانية نوعية، وفيما يخص أدوات البحث فتمثلت في برنامجي excel و Arcgis. انتقل الباحث بعد ذلك إلى وضع فرضيات رئيسية وأخرى ثانوية. تمت هيكل هذا البحث بمفهوم الجهة المستقطبة وتأهيل القطب. خلصت الدراسة إلى أن الوضع الريادي، والسياسة الجهوية قد ترتبت عنها آثار إيجابية من قبيل تكريس مدينة بني ملال سنة 2015 مركزا لجهة بني ملال خنيفرة، وبالتالي بروز المدينة كقطب جهوي، وأن الوصول لهذه المرتبة سيمكن هذه الجهة ومعها قطب بني ملال من الحصول على موارد مالية مهمة تتطلب حكامة محلية من أجل تنزيل مشاريع تنموية مهيكلة. كما أن مدينة بني ملال تعيش مأزقا حقيقيا في ظل هيمنة الملكية الخاصة وتراجع رصيد أراضي الدولة، إلى جانب ذلك فإن هوامش المدينة تعرف نشاطا لديناميات غير مرئية، تستبق المخططات وتنشط المضاربات وتجر المدينة نحو التوسع المتتالي لمدارها والرفع من تكلفة التدبير والتأهيل.

- دراسة الانصاري إبراهيم (2017) بعنوان: "تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الانشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح". حُددت إشكالية الدراسة فيما مدى تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة بكل من مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، وتفرعت عنها تسع إشكاليات صغرى. ولمعالجتها تم اقتراح خمس فرضيات نذكر منها؛ أن هجرة العودة قد أسهمت في تطور الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، ونتج عن ذلك نمو اقتصادها الحضري وازدياد نفوذها وامتداد إشعاعها، ويعد المهاجرون فاعلون اقتصاديون ومجاليون بامتياز، لكن فعلهم السياسي ظل مغيبا، الأمر الذي سينعكس سلبا على حقوقهم الاجتماعية، ويحول دون تطور مشاريعهم الاقتصادية بكل من المجال الحضري أو ببعض الأرياف. تمت هيكلة هذا العمل **بمفهوم هجرة العودة**. خلصت الدراسة إلى أن مدينتا بين ملال والفقيه بن صالح تتوفران على مؤهلات تجعل منهما سوقا استهلاكية كبيرة نسبيا، كما أن المدينتان تمارسان جذبا قويا بالنسبة لساكنة المناطق المجاورة؛ بحيث أن عددا مهما من السكان يفد على المدينتين من أجل التزود بالبضائع والسلع أو الاستفادة من بعض الخدمات الادارية والاستشفائية على سبيل المثال. ثم إن هجرة المستثمرين بمدينة بني ملال انطلقت منذ بداية الستينيات واستفحلت خلال التسعينيات، في حين شكل عقد السبعينيات بداية هجرة المهاجرين المستثمرين بمدينة الفقيه بن صالح. إضافة إلى اهتمام المهاجرين العائدين بالاستثمار في قطاعي التجارة والخدمات، بينما أن المشاريع الصناعية والحرفية التي تمكنوا من إقامتها ظلت ضعيفة، وأخيرا خلصت الدراسة إلى أن المهاجرين العائدون يواجهون عدة إكراهات تحول بينهم وبين الاستثمار الأمثل لعائدات الهجرة.

1-2- التركيب وتحديد الإطار النظري والمفاهيمي

تعد هذه الخاصية العلمية آخر خطوة يقوم بها الباحث في إطار توظيف الدراسات السابقة في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات. حيث يقوم بإنجاز خلاصات تركيبية لتصنيف تلك الدراسات حسب الاتجاه الفكري الذي تنتمي إليه، ومن ثمة تحديد الإطار النظري لموضوع البحث عبر تبني نظرية أو نظريات مناسبة، وأخيرا تحديد الجهاز المفاهيمي ومقاربته لغويا واصطلاحيا، للوصول إلى بناء السؤال الإشكالي.

1-2-1- تركيب الدراسات السابقة واستخلاص اتجاهاتها الفكرية

بناء على عرض ونقد الدراسات السابقة تم التوصل إلى الخلاصات التالية:

- حظي الموضوع باهتمام دولي ووطني كبير، أما على المستوى المحلي فكانت مناقشة الموضوع متواضعة.

- بعض الدراسات تناولت الموضوع ضمن سياق التحولات التي يعرفها المجال الجغرافي دون تخصيص هوامش المدن (الهوامش الجغرافية) بالدراسة والتحليل، وهذا راجع لغياب منهج واضح وإطار نظري يؤطر إشكالية البحث لبعض الدراسات وبالتالي غياب الخصائص العلمية للبحث العلمي.
- أغلب الدراسات تناولت الموضوع من منظور اجتماعي صرف انطلاقا من نظريات مدرسة شيكاكو وخاصة مؤسسها إريك بارك (Eric Park) صاحب مفهوم "الإنسان الهامشي" الذي يفتقد للشروط الأساسية للحياة (السكن اللائق، التجهيزات الأساسية، المرافق...).
- بعض الدراسات ركزت على وصف الظاهرة (الهامش والهامشية) دون إدراج الجانب المعياري لتفسير الظاهرة (المتغيرات الخاصة بالاستمارة والعلاقة بين متغير وآخر).
- أغلب الدراسات لم توظف الأساليب العلمية في اختبار الفروض ومدى ملائمة العينة المسحوبة وتجانسها مع المجتمع الإحصائي، وهو ما ينتج عنه احتمال الوقوع في الخطأ أثناء التعميم.
- الدراسات التي تناولت النمذجة المجالية في إطار علاقة المدينة بأطرافها/ "ضواحيها" قليلة جدا على المستوى المحلي، وتعود إلى تسعينيات القرن 20.

بناء على ما سبق، تم تصنيف الدراسات السابقة إلى أربع مجموعات بحثية:

- ✓ **الاتجاه الكلاسيكي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه، ليس بالضرورة اعتماد تصور نظري للإشكالية قيد الدرس. فكل البحوث التي تناولت الهوامش الحضرية أو لامستها في مراحل البحث – وخاصة المحلية- لم تؤطر الإشكالية ضمن نظرية معينة، وبذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تشكل ونمو المجالات الهامشية ترجع لعدة أسباب أهما الثقل الديموغرافي لمراكز المدن والهجرة كما أن العلاقة بين المركز والهامش هي علاقة تكامل.
- ✓ **الاتجاه السلوكي:** يشمل كل البحوث التي تتضمن تصورا نظريا لإشكالية الدراسة، وتفسير الظاهرة (الهامشية) هو تفسير إدراكي يتمثل في تصورات وتمثلات الساكنة حول متغير ما.
- ✓ **الاتجاه الراديكالي/ الماركسي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين الأبعاد المكانية والاجتماعية تقوم على الصراع والهيمنة والخضوع والاحتكار والاستحواذ، وهو الاتجاه الذي سار عليه (الشويكي مصطفى، 1996) الذي اعتبر الضاحية نتاج خضوع للرأسمالية، نفس الشيء ذهب اليه (المباركي حسن، 2003) إذ أشار أن العلاقة بين المركز والهامش ليست علاقة تدبير طبيعية بقدر ما هي ناتجة عن تسيير انتقائي لمجال يخضع لمنطق رأسمالي صرف، وذهبت (رقية حكيمي، 2004) إلى أن أحياء السكن غير اللائق هي مجالات إعادة الخضوع لأجهزة الإدارة والأعيان السياسيين، فيما ذهب (المختار الاكحل وعبد العالي فاتح، 2003) إلى أن العلاقة الريفية الحضرية انعكاس للصراع بين قوى اجتماعية – مجالية ذات مصالح متباينة تتنافس من أجل تملك الرموز المادية وغير المادية، ومن ثم فهي علاقة بالغة التعقيد، كما تعرف الهوامش انتشار اقتصاد الريع بدل اقتصاد الإنتاج بحكم المضاربة العقارية، وهو ما ذهب إليه (سمير أمين، 2012) الذي أكد أن العلاقة بين المركز المسيطر والهامش المَسُود هي علاقة صراع تتميز بعدم التكافؤ. وقد سبق كل أولئك الباحثين (A.Raynaud, 1981) حيث أشار إلى أن المركز يتميز بالهيمنة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بينما يتصف الهامش بالخضوع والتبعية، وهو ما تبناه عدد من الباحثين الجزائريين من بينهم صليحة بلمام شواكيات (2011) إلى جانب باحثين من أمريكا اللاتينية (دولة الشيلي نموذجا) مثل سيباستيان فوليو (Sébastien Velut) و سيسيل فالي (Cécile Faliés) (2008).

- ✓ **الاتجاه الوظيفي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاندماج المجالي والاجتماعي يتحقق عبر عدة وظائف وآليات أبرزها المرافق والتجهيزات الأساسية إضافة إلى شبكة الطرق التي تربط المجالات المحيطة بالمدن (الهامش/الضاحية)، وهو الاتجاه الذي سار عليه سيفرين بونبن اوليفيرا (Séverine B.O, 2012) و (الهدرامي المداني، 2014) و (الهيلوش محمد، 2010).

1-2-2- وضع البحث في إطار نظري

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسات السابقة، وبالنظر إلى أننا أمام مجالات جغرافية تتصف في غالب الأحيان بكل ما هو سلبي (مستَغَلة، تابعَة، خاضِعَة، غير مندمجة، اللاعدالة، اللاتكافؤ، ...) ارتأى الباحث أن يتأطر موضوع بحثه ضمن **نظرية المركز والهامش** (Centre et périphérie) لصاحبها الان رينو (**A. Reynaud**)، التي تقر بأن العلاقة بين المركز والهامش هي علاقة تتسم بالصراع والتصادم. لكن هذا لا يمنع من الاستعانة بالنظريات التي فسرت التوزيع المجالي للتجمعات السكنية سواء أكانت هذه الأخيرة عبارة عن أحياء سكنية داخل المجال الحضري أو تلك التي تحيط به مباشرة. ولعل مدرسة شيكاكو بمختلف روادها والنماذج التفسيرية التي استنتجوها أبرز مثال على ذلك، هذا بالإضافة إلى النماذج التفسيرية المجالية القديمة / الجديدة التي ارتبط اختبارها مجاليا بالدول المتقدمة لتبرز معالمها لدى الدول النامية مع فجر الاستقلال وبالضبط مع تشكل مناطق صناعية خارج أسوار المدن.

1-2-3- تحديد الجهاز المفاهيمي للبحث

تم تأطير موضوع البحث بأربع مفاهيم إجرائية وهي: **الاندماج، التجمعات السكنية، الهامش ثم الضاحية**. وقد تم بسطها وابداء وجهات نظر الباحثين فيها.

2-2- بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات

تعد هذه المرحلة هي مربط الفرص في هذه الدارسة؛ حيث إن الهدف الرئيسي هو توظيف الدراسات السابقة في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات.

1-2-4- بناء الإشكالية

بعد نقد الدراسات السابقة، وخاصة ما يتعلق بمجال الدراسة اتضح أن غالبية تلك الدراسات ركزت على سياق التمدين الذي واكب السقي العصري في شموليته، مبرزة ظهور مراكز حضرية وقروية جديدة، وبالتالي تشكل جهاز حضري على مستوى الجهة، ودراسات أخرى عالجت التوسع الحضري لمدن القطاع المسقي الناتج – كما أشارت - عن الهجرة والزيادة الطبيعية، مشيرة إلى ظهور أحياء سكنية هامشية تستوطنها فئات اجتماعية هشة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء العقار دون معالجة إشكالية وضعية التجمعات السكنية بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح في إطار نموذج تفسيري شمولي (مجاليا، اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا...) وآليات الاندماج بهوامشهما، في غياب أي محاولة لوضع نموذج تفسيري مجالي للمجال قيد الدراسة[33]، إضافة إلى أن كل الدراسات التي اتخذت من منطقة تادلا ودائرتها السقوية لم تتبنى نظرية أو نظريات لتأطيرها من الناحية النظرية، كما أن كل الدراسات لم تجعل من مفهوم الاندماج بأبعاده الاجتماعية والمجالية قضية لها في ظل الاختلالات والتفاوتات التي تعرفها هوامش المدن، وهي بمثابة فجوات بحثية سيتم الاشتغال عليها أو على بعضها.

إن موقع وموضع مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح بالدائرة السقوية لتادلا جعلهما تعرفان دينامية سوسيو مجالية غير مسبوقة، وبالتالي ظهور اختلالات بنيوية على مستوى الخدمات الأساسية والبنيات التحتية، والأنشطة، إلى جانب التدبير المحلي بهوامشهما، وعلى هذا الأساس يمكن بناء السؤال الإشكالي لموضوع البحث على الشكل التالي:

هل تساهم الخدمات الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة، والبنيات التحتية المتمثلة في الماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي والشبكة الطرقية، إلى جانب الأنشطة والتدبير المحلي، في اندماج التجمعات السكنية بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، وبالتالي تشكيل نموذج حضري يعكس صورة النموذج الوطني؟

ويمكن بسط هذه الإشكالية من خلال السؤالين الفرعيين التاليين:

- **كيف هي وضعية التجمعات السكنية بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، بالنظر إلى الوضع الديموغرافي والثقافي والسوسيو مهني للساكنة ومورفولوجيا السكن وخصائصه العامة؟**
- **أي دور تلعبه الخدمات الأساسية والبنيات التحتية والأنشطة والتدبير المحلي في اندماج التجمعات السكنية بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح؟**

2-2-2- صياغة الفرضيات المستخلصة من الدراسات السابقة

تعد مرحلة وضع الفروض واختبارها مرحلة مهمة في البحث العلمي؛ وهي تأتي بعد نقد الدراسات السابقة المتعلقة بالإشكالية سواء تلك التي عالجتها بشكل مباشر أو لامستها. وكما هو معلوم فالفروض نوعان: إما فروض بحثية أو فروض إحصائية التي تنقسم إلى فروض عدمية فـ$_0$ (H_0) (hypothèse nulle) وفروض بديلة فـ$_1$ (H_1) (hypothèse alternative)، وبالنظر إلى أن النوع الأول غير قابل للاختبار إحصائيا فسوف تتم صياغة فروض الأطروحة على شكل فروض عدمية بهامش الخطأ (marge d'erreur) (0.05) وبفسحة الثقة (intervalle de confiance) (0.95).

بناء على الدراسات السابقة تمت صياغة فروض الدراسة على شكل فروض إحصائية عدمية (H0) على النحو التالي:

- لا توجد فروق ذات دالة إحصائية في وضعية التجمعات السكنية بين هوامش مدينة بني ملال وهوامش مدينة الفقيه بن صالح بالنظر إلى الوضع الديموغرافي والثقافي والاقتصادي والسوسيو مهني ومورفولوجيا السكن وخصائصه العامة.
- لا توجد فروق ذات دالة إحصائية في مظاهر الاندماج بين التجمعات السكنية بهوامش بني ملال والفقيه بن صالح حسب الخدمات الاساسية المتمثلة في التعليم والصحة والبنيات التحتية المتمثلة في البنيات التحتية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي والطرق) والأنشطة والتدبير المحلي.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين رضى الساكنة على الخدمات والبنيات التحتية والأنشطة والتدبير المحلي، حسب متغيرات الجنس، العمر، نوع النشاط، المهنة، الدخل الفردي، صفة الحيازة، مكان الاقامة، المستوى التعليمي بين ساكنة التجمعات السكنية بهوامش بني ملال مقارنة بهوامش الفقيه بن صالح.

خاتمة:

بناء على ما سبق، يمكن التأكيد على أن بناء الإشكالية وصياغة فرضيات البحث تعد مرحلة مفصلية في البحث العلمي، وأن القيام بهاتين الخطوتين تمران من نقطة أساسية وهي نقد الدراسات السابقة حول الموضوع سواء التي تنتمي لنفس مجال الدراسة أو البعيدة عنه. هذه العملية هي بمثابة البوصلة التي يسترشد بها الباحث، وعدم التوفيق فيها يجعل كل الخطوات البحثية الأخرى تشوبها أخطاء منهجية يصعب التكهن بنتائجها. فبدون القيام بنقد الدراسات السابقة قد يجعل الباحث – دون قصد – يقوم بتكرار ما كتب عن الموضع، وبالتالي فهو يقوم بعملية اجترار نفس المشكلة البحثية،

وربما بنفس الآليات والوسائل المستخدمة في معالجتها. وهو ما سيجعل بحثه عرضة للانتقاد خلال مناقشته أمام اللجنة العلمية لإجازته. فالهدف من البحث العلمي هو دراسة المشكلات البحثية التي لم تُدرس بعد، أو دُرِست، لكن، بآليات قديمة.

وعليه، توصي الدراسة مختلف الباحثين – خصوصا المبتدئين – بضرورة إدراج محور عرض ونقد الدراسات السابقة في بحوثهم لضمان بناء إشكالية دقيقة وصياغة فرضيات قابلة للقياس والاختبار. كما توصي الدراسة بإعطاء عناية مهمة لتشييد الجذاذات الخاصة بتلك الدراسات السابقة بغية اكتشاف فجوة أو فجوات علمية يمكن للباحث أن يجعلها موضوع بحثه بشكل علمي ومنهجي.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكروتقدير:** الشكر الجزيل لمجلة التطوير العلمي "للدراسات والبحوث" (JSD) على الدعم والإرشادات (https://jsd.sdasmart.org/jsd/)

المصادروالمراجع:

المراجع والمصادربالعربية:

1. يحياوي إبراهيم. (2021). الدراسات السابقة أهميتها وكيفية توظيفها في بحوث العلوم الاجتماعية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 01، المجلد 10، صص 313-341.
2. خميستي كروم. (2015). التناول المنهجي للدراسات السابقة وأساسياتها في المجال النفسي والاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، صص 68 81.
3. قاسمي صونيا. (2022). الضوابط المنهجية في توظيف الدراسات السابقة في البحث العلمي، ملجة المعيار، عدد 51، مجلد 24، صص 806-822.
4. نورة خيري وعباس بومامي. (2020). أسس البحث العلمي: الاستبيان والدراسات السابقة نموذجا، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، صص 187-198.
5. مدحت محمد أبو النصر. (2025). دليل الباحث في تحديد الفجوة البحثية في البحوث العلمية مع أمثلة تطبيقية، المجلة العلمية المصرية للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببور سعيد، مصر عدد رقم 6، صص 251-287.
6. فياض حسام الدين. (2024). الإطار النظري في البحوث الاجتماعية توظيف المقولات النظرية في تفسير الظواهر الاجتماعية (دراسة تحليلية - تطبيقية)، مجلة ريحان للنشر العلمي، المجلد 5، العدد 46، سوريا، صص 182-218.

7. بن عمار نوال. (2020). منهجية بناء الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 04 / العدد 02، صص 138-154.
8. عمتوت كمال. (2021). مراحل البحث السوسيولوجي عند ريمون كيفي: محاولة بناء إشكالية نموذجية، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ 2021، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا. ص ص 61-71.
9. يزة عبد الرحمان مصباح عبد الرحمان. (2021). الفروض العلمية ماهيتها وأنواعها وطرق تحقيقها، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد 18، صص 199-222.
10. بوشلوش سعاد ومطالي ليلى (2021). صياغة فرضيات البحث العلمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 العدد 02، صص 332-346.
11. غريب حسين. (2016). آليات طرح الفرضيات في الدراسات النفسية: بين إلزامية الطرح وإمكانية التخلي، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد الثاني، صص 74-82.
12. أمريو وردية. (2021). الفرضيات في العلوم الإنسانية والاجتماعية وأهميتها في البحث العلمي، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5 / العدد 4، ص ص 89-98..
13. حمداوي جميل. (2014). الإحصاء التربوي من المنهج الاحصائي الى البحث التربوي، أفريقيا الشرق، المغرب.
14. الأسعد محمد. (2019). الخصائص العلمية (IMRAD) وخطوات إنجاز البحث العلمي، ورد في الدليل المنهجي لإعداد البحوث، سلسلة منشورات المنتدى حول مناهج وأدوات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تنسيق موسى المالكي، اشراف موسى كرزازي، محمد آيت حمزة ومحمد الأسعد، صص 13- 21.
15. فلاح أمينة. (2021). الضوابط المنهجية في مراجعة الدراسات السابقة: بين الضرورة البحثية والاستخفاف بالأهمية، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراض: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ ، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا، ص ص 61-71.
16. الأسعد محمد. (2019). خطوات تشييد جذاذة وتوظيف حصيلتها المعرفية في البحوث، ورد في الدليل المنهجي لإعداد البحوث، سلسلة منشورات المنتدى حول مناهج وأدوات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تنسيق موسى المالكي، اشراف موسى كرزازي، محمد آيت حمزة ومحمد الأسعد، صص 93-98.
17. سعودي سعيد. (2021). المقدمة في البحث العلمي في المجال القانوني، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراض: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ ، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا، ص ص 50-60.
18. أبو النصر مدحت محمد. (2025). دليل الباحث في تحديد الفجوة البحثية في البحوث العلمية مع أمثلة تطبيقية، المجلة العلمية المصرية للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببور سعيد، مصر، عدد رقم 6، صص 251-287.
19. بن دوبة شريف الدين. (2021). الإشكالية والبحث العلمي، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراض: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ ، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا، ص ص 229-237.

20. الهيلوش محمد. (2010). إشكالية الاندماج بالوسط الحضري: قراءة في المضامين ومحاولة في التقويم"، ورد في البحث الجغرافي في المغرب قراءة في المضامين ومحاولة في التقويم، مجلة دفاتر جغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، ص: 45-68.

21. الهدرامي المداني. (2014). المراكز الضاحوية، اندماج جهوي غير مكتمل: حالة ضاحية الدار البيضاء الكبرى، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية بن مسيك، جامعة الحسن الثاني – المحمدية.

22. يعلي فاروق. (2014). مسألة السكن والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضر: الدراسة الميدانية بمدينة سطيف، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الخامس.

23. زمو عبد المجيد. (2006). التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلا: حالة بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال.

24. حمديش جواد. (2012). التوسع الحضري بهوامش المدن- دراسة سوسيو جغرافية، حالة مدينة "الفقيه بن صالح"، بحث لنيل دبلوم ماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان.

25. دادي اسماهان. (2017). تنظيم المدن المغربية المتوسطة بين تنازع النماذج العالمية والنموذج الوطني، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال.

26. دعاني عبد المجيد. (2017). رهان تأهيل الأقطاب الجهوية بالمغرب: حالة مدينة بني ملال بسهل تادلة، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال.

27. الانصاري إبراهيم. (2017). تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الانشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال.

المراجع والمصادر بالفرنسية:

28. Reynaud A. (1992), Centre et périphérie, in Bailly A et Ferras R et Dessine P, Encyclopédie de géographie, Ed ECONOMICA, pp : 599-615.

29. Rhein C. (2003)., « intégration sociale, intégration spatiale », in l'Espace géographique, tome 31, pp: 193-207.

مو اقع الكترونية:

30. https://www.manaraa.com/post/6952/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%87 (22/07/2026).

31. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=81977 (2026/7/23)

الهوامش:

(1) - "إشكالية اندماج التجمعات السكنية بهوامش وأنوية ضواحي مدن الدائرة السقوية لتادلا: حالتا بني ملال والفقيه بن صالح"، حضرها الباحث، ونوقشت سنة 2019.

(2) - يحياوي إبراهيم، الدراسات السابقة أهميتها وكيفية توظيفها في بحوث العلوم الاجتماعية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 01، المجلد 10، 2021، ص 321.

(3) - خميستي كروم، التناول المنهجي للدراسات السابقة وأساسياتها في المجال النفسي والاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، شتنبر 2015، ص 68-68.

(4) - قاسمي صونيا، الضوابط المنهجية في توظيف الدراسات السابقة في البحث العلمي، ملجة المعيار، عدد 51، مجلد 24، 2022، ص 808.

(5) - خيري نورة وبومامي عباس، أسس البحث العلمي: الاستبيان والدراسات السابقة نموذجا، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) 13- 14 نونبر 1919، ص 193.

(6) - يحياوي إبراهيم، مرجع سابق، ص 321-322.

(7) - أبو النصر مدحت محمد، دليل الباحث في تحديد الفجوة البحثية في البحوث العلمية مع أمثلة تطبيقية، المجلة العلمية المصرية للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببور سعيد، مصر عدد رقم 6، دجنبر 2025، ص 256.

(8) - فياض حسام الدين، الإطار النظري في البحوث الاجتماعية توظيف المقولات النظرية في تفسير الظواهر الاجتماعية (دراسة تحليلية - تطبيقية)، مجلة ريحان للنشر العلمي، المجلد 5، العدد 46، سوريا، 2024، ص 10.

https://www.manaraa.com/post/6952/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1-9%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%87 (22/07/2026)

(10) - بن عمار نوال، منهجية بناء الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 04 / العدد 02، ديسمبر 2020، ص 142.

(11) - عمتوت كمال، مراحل البحث السوسيولوجي عند ريمون كيفي: محاولة بناء إشكالية نموذجية، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراض: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ 2021، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا، 2021، ص 66.

(12) - بن عمار نوال، مرجع سابق، ص 144.

(13) - يزة عبد الرحمان مصباح عبد الرحمان، الفروض العلمية ماهيتها وأنواعها وطرق تحقيقها، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد 18، دجنبر 2021، ص 201.

(14) - أمربو وردية، الفرضيات في العلوم الإنسانية والاجتماعية وأهميتها في البحث العلمي، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5 / العدد 4، 2021، ص 335.

(15) - بوشلوش سعاد ومطالي ليلى، صياغة فرضيات البحث العلمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 العدد 02، 2021، ص 334.

(16) - غريب حسين، آليات طرح الفرضيات في الدراسات النفسية: بين إلزامية الطرح وإمكانية التخلي، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد الثاني، ص 76.

17 https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=81977 (2026/7/23)

(18) - أمربو وردية، مرجع سابق، ص 92-93.

(19) - حمداوي جميل، الإحصاء التربوي من المنهج الاحصائي الى البحث التربوي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2014، ص 132.

(20) - تتكون هذه الخاصية حسب الباحث محمد الأسعد من ثلاث معايير؛ تترجم إلى عشر خطوات لإنجاز البحث: **المعيار الأول: السياق العام**: يتضمن ثلاث خطوات هي: اختيار موضوع البحث وأهميته ودوافع اختياره. **المعيار الثاني هو إشكالية البحث**: وتتضمن أرع خطوات هي وعرض ونقد الدراسات السابقة، تحديد الإطار النظري والمفاهيم الإجرائية والسؤال الاشكالي. **المعيار الثالث هو الأهداف وفرضيات البحث**: ويتضمن ثلاث خطوات هي وضع أهداف البحث وصياغة فرضياته ثم الإطار الاجرائي (محمد الاسعد، الخصائص العلمية (IMRAD) وخطوات إنجاز البحث العلمي، ورد في الدليل المنهجي لإعداد البحوث، سلسلة منشورات المنتدى حول مناهج وأدوات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تنسيق موسى المالكي، اشراف موسى كرزازي، محمد آيت حمزة ومحمد الأسعد، ص 13-14-15 و 16).

(21) - فلاح أمينة، الضوابط المنهجية في مراجعة الدراسات السابقة: بين الضرورة البحثية والاستخفاف بالأهمية، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراض: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ 2021، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا، ص 66.

(22) - الاسعد محمد، خطوات تشييد جذاذة وتوظيف حصيلتها المعرفية في البحوث، ورد في الدليل المنهجي لإعداد البحوث، سلسلة منشورات المنتدى حول مناهج وأدوات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، تنسيق موسى المالكي، اشراف موسى كرزازي، محمد آيت حمزة ومحمد الأسعد، ص 95.

(23) - يحياوي إبراهيم، مرجع سابق، ص 331.

(24) - سعيد سعودي، المقدمة في البحث العلمي في المجال القانوني، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراض: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ 2021، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا، ص 50.

(25) - أبو النصر مدحت محمد، مرجع سابق، ص 255 – 267 و 268.

(26) - إبراهيم يحياوي، مرجع سابق، ص 323-324.

(27) - قاسمي صونيا، مرجع سابق، ص 809.

(28) - أبو النصر مدحت محمد، مرجع سابق، ص 258.

(29) - قاسمي صونيا، مرجع سابق، ص 816.

(30) - بن دوبة شريف الدين، الإشكالية والبحث العلمي، ورد في واقع أعمال المؤتمر الدولي الافتراض: "منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)" أيام 14 و 15 /08/ 2021، المركز الديموقراطي العربي برلين – ألمانيا، ص 235.

(31) - نفسه، ص 236.

(32) - الأسعد محمد، الخصائص العلمية (IMRAD) وخطوات إنجاز البحث العلمي، مرجع سابق، ص 16.

(33) - باستثناء المحاولات التي قام بها محمد ميوسي ومحمد حبشان إلى جانب محمد مداد.